

## الباب العاشر

# خليجيات

- ١- دول الخليج تبحث عن بديل لنظام «الكفيل».
- ٢- فتوى سعودية تثير الجدل فى الكويت.
- ٣- برلمان خليجى موحد.
- ٤- تعثر إقرار اتفاقية أمنية بين دول الخليج.
- ٥- الأوروبيون للتعاون الخليجى: اتفقوا أولاً جمركياً.
- ٦- نهاية سعيدة لترسم الحدود بين السعودية والكويت.
- ٧- تحرير التجارة الخليجية - الأوروبية!
- ٨- دعوة لتقاسم الثروات بين الكويت والسعودية وإيران.
- ٩- دول الخليج.. ماذا بعد النفط؟!



## دول الخليج تبحث عن بديل لنظام «الكفيل»

طلبت دول مجلس التعاون الخليج إلى منظمة العمل الدولية مساعدتها في إيجاد بدائل اقتصادية لنظام الكفيل تحقق مصلحة الاقتصاد الخليجي، وترفع معدلات الإنتاج وتؤكد التوجه نحو الافتتاح وتكفل تدفق رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات عليها.

هذا ما صرح به مانولو أبيلا مدير الدائرة الفنية للعمالة المهاجرة في منظمة العمل الدولية في ختام زيارة قام بها الكويت، استمرت ثلاثة أيام، والتقى خلالها بعدد من السفراء وكبار المسؤولين والشخصيات الأكاديمية والعامّة المهتمة بحقوق الإنسان ومشكلات العمالة.

وأوضح مانولو أبيلا أن مهمته تجيء بناء على طلب من الحكومة الكويتية لبحث إيجاد بدائل النظام الكفيل الذي كان مثار طلب مشابه من دول خليجية أخرى مضيفاً أنه لمس قلقاً من نظام الكفيل في الأوساط الكويتية وما يسببه من مشكلات لسمعة الكويت.

وقال موفد منظمة العمل الدولية إلى دول الخليج: إن من الأفكار المطروحة كبداية للنظام الكفيل وضع سقف العمالة الوافدة، وربط الإنتاج باستخدام تكنولوجيا الأداء مما يساهم في تعديل التركيبة السكانية، ويعمل على إنتاج خدمات جيدة.

وكانت السعودية أعلنت على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزير الدفاع والطيران أن المملكة ألغت نظام الكفيل للأجانب، مشيراً إلى أنه سوف تصدر تفاصيل الإلغاء قريباً، فيما أعلن مسئول في وزارة التجارة والصناعة اشتراط وجود كفيل؛ وذلك بهدف إزالة العقبات الرئيسية أمام انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ويعتقد أن هذه الخطوة ستكون تمهيدية لإلغاء نظام الكفيل تماماً في السلطنة.



ويبدو أن قبول السلطنة لذلك سيكون قريباً خصوصاً أنها أزالَت بعض القيود الأخرى، مثل رفع سقف الملكية للأجانب فى الشركات إلى ٧٠٪ بدلا من ٤٩٪ ابتداء من يناير عام ٢٠٠٠

وتتحدث تقارير أخرى عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرس هى الأخرى إلغاء نظام الكفيل ضمن مشروع متكامل لقانون جديد للإقامة والاستثمار الأجنبي، وصرح مانولو آبيلا بأن الناتج دراسات منظمة العمل الدولية إلى حكومات المنطقة أوائل العام المقبل.

موقع «إسلام أون لاين»

٢٧ مايو ٢٠٠٠





## فتوى سعودية تثير الجدل في الكويت

تسببت تصريحات أدلى بها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل شيخ -مفتى عام المملكة العربية السعودية- في اشتعال النار مجدداً بين الإسلاميين واليساريين في الكويت بعد أن كانت قد خفتت حدتها على خلفية اتهام ٦ من الإسلاميين بالاعتداء على طالبة كلية الدراسات التجارية .

فقد صرح الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل شيخ بأن إطلاق صفة العلماني أو الليبرالي أو الشيوعي على المسلم أمر يجب تجنبه، وقال بالحرف الواحد: «إطلاق الوصف على المسلمين بالعلمانيين والليبراليين والشيوعيين . . فينبغي على المسلم أن يتقى الله فيما يقول، ألا يصف أحداً بوصف هو خارج منه، لأن بعض الناس قد يصف الآخرين أوصاف على قدر إدراكه، فإذا اختلف مع شخص ولو في فكر أو حكم أو قضية ما وصف المخالف بهذه الصفات؛ بالعلمنة والليبرالية والاشتراكية، ولو يعلم المطلق آراء هذه الوصف وتبعاته لخلج من ذلك، لكن المصيبة هي قصور العلم والاعتداد خاصة وأن أي مخالف لك في أي رأي ولو كان يسيراً تطلق عليه ما تزيد وهذا لا يجوز، لأنك إن أطلقت عليه صفة العلمانية جعلته كأنه لا يهتم بإسلامه .

وأضاف مفتى السعودية في تصريحات لصحيفة «القبس» الكويتية نشرتها يوم الإثنين الماضي أن التشهير بالعصاة يضع المرء في دائرة المحذور، منكرًا على من دعته الصحيفة بالذين يتجسسون على الناس لاصطياد أخطائهم وضبطهم متلبسين بالمنكر .

وفي سياق متواصل . . أثارت تصريحات مفتى السعودية مشاعر من الاستياء لدى الإسلاميين في الكويت، أولاً لأن اليساريين والعلمانيين في البلاد مستثمرون في إضعاف موقف الإسلاميين، وثانياً لأنها جاءت في توقيت يتعرض فيه الإسلاميون



لحملة ظالمة من التيار اليسارى والعلمانى فضلا عن بلوغ الكيد مداه للإسلاميين الستة المتهمين فى حادث الفتاة من جهة وللإسلاميين عموماً وجمعياتهم وأنشطتهم فى البلاد من جهة أخرى .

وطالب الإسلاميون الشيوخ بالترىث فى تصريحاتهم ، وأخذ الأمور بعمق ؛ خاصة أن هذه التصريحات تستخدم فى الطعن والتشكيك فى الدين من خلال تشويه صورة الملتزمين .

وكتب أحمد الفهد -من الحركة السلفية العلمية- يقول : إن العتب كل العتب ليس على الصحفى الذى نجح فى سحب الإجابة التى يريد بها بكل سهولة ، وإنما العتب كل العتب على مشاخيها الذين يطلقون تصريحاتهم النارية دون فقههم للواقع أو مخالطتهم للناس .

موقع «إسلام أون لاين»

٢٢ إبريل ٢٠٠٠





## برلمان خليجي موحد

اتفقت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على ضرورة إنشاء اتحاد برلماني خليجي موحد يضم ممثلين من كل دولة خليجية من دول مجلس التعاون الخليجي الست .

جاء ذلك خلال لقاء الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير -رئيس مجلس الشورى السعودى- ، والسيد جاسم الخرافى -رئيس مجلس الأمة الكويتى- أمس السبت ٢٢ /٣ /٢٠٠٠ الذى بدأ زيارته للسعودية على رأس وفد برلماني كويتي رفيع المستوى .

وأكد الشيخ بن جبير أهمية إنشاء مثل هذا الاتحاد لتبادل الرأى والمشورة فى الشؤون البرلمانية والممارسات الديمقراطية الخليجية ، وكذلك دعم التواصل الخليجي البرلماني ، مشيراً إلى أهمية الاجتماعات الخليجية لمسئولى مجالس الشورى والوطنى والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي .

وبحث رئيس مجلس الشورى السعودى المجالس البرلمانية الخليجية على تبادل المعلومات من خلال إقامة شبكة معلومات مشتركة ، وتبادل ما يتوصل إليه كل جانب من إجراءات مفيدة يمكن تعميم تطبيقها ، مشرياً فى هذا الصدد بالمجلس الاستشارى .

من جهته . . أعرب رئيس مجلس الأمة الكويتى عن سعادته بالزيارة التى قام بها إلى الرياض الثالثة من نوعها ، مستذكراً الموقف السعودى من قضية الكويت ودعمها قائلاً : إنه اتفق مع نظيره السعودى كذلك على دعم التعاون البرلماني بين البلدين ، والتنسيق فيها بينهما فى مختلف القضايا ، وفى مقدمتها قضية الأسرى والمرتهنين .

ويصل اليوم الأحد ٢٣-٤-٢٠٠٠ إلى الكويت الدكتور عصمت عبد المجيد - الأمين العام لجامعة الدول العربية- فى إطار تحرك للجامعة من أجل توصل إلى حل مشكلة الأسرى الكويتيين فى العراق التى تشغل أولوية قصوى لدى السلطات الكويتية حالياً .



وفى سياق متواصل . . وصل إلى الكويت أمس السيد عاصم مجاهد -مساعد وزير الخارجية المصرية- على رأس وفد لبحث العلاقات العمالية بين البلدين ، وسبل دعمها؛ خاصة بعد إزالة آثار حادث خيطان .

موقع «إسلام أون لاين»

٢٣ إبريل ٢٠٠٠





## تعثر إقرار اتفاقية أمنية بين دول الخليج

يبدو أن الكويت ستكون حجر عثرة فى سبيل إقرار الاتفاقية الأمنية بين دول الخليج؛ فبرغم موافقة السعودية والإمارات والبحرين وعمان على الاتفاقية، وعدول قطر عن رفضها لها، ما زالت الكويت ترفض التوقيع عليها، وهو الرفض الذى لا يتوقع أن يتغير فى الوقت الحاضر مما يعنى أن الاتفاقية لن ترى النور قريباً.

وسبب الرفض الكويتى يعود إلى المادة ٢٨ من الاتفاقية التى تنص على تبادل تسليم المتهمين التابعين لكل دولة، أو المطلوبين فى قضايا معينة إلى الدولة الأخرى الأمر الذى يتعارض مع الدستور الكويتى الذى يرفض ذلك رفضاً قاطعاً، وفيما دعا الأمير نايف بن عبد العزيز - وزير الداخلية السعودى - المسئولين فى وزارة الداخلية الكويتية إلى التوقيع على الاتفاقية مشيراً إلى أن أول من اقترحها هو الكويت على لسان وزير داخليتها السابق الشيخ نواف الأحمد. . تحفظت مصادر حكومية ونيابية كويتية إزاء فكرة تعديل الدستور الكويتى ليتماشى مع الاتفاقية، وأشاروا إلى أن الأحب هو تعديل الاتفاقية بحيث تتواءم مع الدستور وضمن حقوق الإنسان.

وصرح الدكتور ناصر الصانع - عضو الحركة الدستورية الإسلامية - بأن الأساس فى أى اتفاقيات توقعها الحكومة ألا تتعارض مع الدستور الكويتى، والسيادة الوطنية محذراً من أنه إذا لجأت الحكومة إلى تعديل الدستور فهناك المزيد من المطالب نحو التعديل لتفعيل مكتسبات شعبية، مشدداً على أن هذه الخطوة تحتاج إلى إجماع وطنى وشعبى من أجل التعديل.

وكانت الحكومة قد رفضت مطالب نيابية عدة تطلب تعديل الدستور؛ للفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء، ويتعين بإجراء أى تعديل دستورى فتح الباب واسعاً لبحث هذه المطالب وهو ما لا ترحب به على الإطلاق.

فى الوقت نفسه يرفض وزراء الداخلية الخليجيون المطلب الكويتى لتعديل بنود





الاتفاقية بما يتماشى مع الدستور الكويتى . . ونقل عن وزير الداخلية السعودى قوله :  
الاتفاقية بصياغتها الحالية مناسبة ولم يبق إلا الكويت للموافقة عليها مشيراً إلى أهمية  
أن تخرج الاتفاقية إلى النور لخدمة الأمن فى دول مجلس التعاون .

موقع «إسلام أون لاين»

٤ مايو ٢٠٠٠





## الأوروبيون للتعاون الخليجي: اتفقوا أولاً جمركياً

اختتم المؤتمر الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك العاشر أعماله أمس الثلاثاء ٢٣ مايو ٢٠٠٠ في بروكسل بإصدار بيان ختامي، شدد فيه على تعاون الجانبين في شتى المجالات من أجل وضع أسس لبناء مستقبل مزدهر في المنطقة، وذلك دون اتفاق على تحرير التجارة بين الجانبين، أو إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما كما هو مأمول.

وطلب الاتحاد الأوروبي إلى التعاون الخليج اتفاق دوله أولاً فيما يتعلق الضرائب والتعريفات الجمركية واستعجال إقامة تعريفات جمركية ومنطقة جمركية موحدة بين دول الخليج، قبل إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين المجموعتين اللتين اتفقتا، والأمر كذلك على تأجيل بحث الموضوع إلى المؤتمر الوزاري المشترك في العام المقبل بالبحرين.

وكان الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بخصوص تحرير التجارة بين الجانبين متوقفاً في ظل تمسك كل منهما بموقفه، لكن الاتحاد الأوروبي أبدى تفهماً حول المطالب الخليجية بإلغاء الضرائب الباهظة التي يفرضها على الألمونيوم، المنتجات النفطية التي تمثل أكبر قدر من الصادرات الخليجية، وكذلك محاولة عدل ميزان التجاري بين الجانبين، وهو الأمر شبه المستحيل في ضوء صفقات الأسلحة الضخمة، ذات الأسعار الهائلة، التي عقدتها أكثر من دولة خليجية مع دول الاتحاد منفردة.

لكن الجانبين خرجا بتطابق في وجهات النظر حول قضايا التعاون المشترك الأمني والسياسي في المنطقة، وقال إيلمار بروك -رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية الأمنية والدفاعية وحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي- إن الاتحاد الأوروبي ما زال في بداية الطريق لوضع سياسة خارجية وأمنية موحدة.

وكان المؤتمر قد شهد غياباً عجبياً في التنسيق بين دول الخليج إذ تحدث الأمير فيصل بن عبد العزيز -وزير الخارجية السعودي ورئيس الوفد الوزاري الخليجي- عن



موضوع حقوق الإنسان من منظورنا الحضارى ، فيما تطرق الشيخ محمد مبارك الخليفة -وزير خارجية البحرين- إلى قضايا الأمن الأقليمى أما سليمان ماجد شاهين - وزير الدولة الكويتى للشئون الخارجية- فقد جعل شغله مشاغل حل قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين لدى العراق ، وقد صرح الشاهين أن الاتحاد الأوروبى أكد التزامه بهذه القضية أما الشق الاقتصادى فسوف يناقشه الاجتماع الوزارى المشترك المقبل .

موقع «إسلام أون لاين»

٢٤ مايو ٢٠٠٠

